



نواب القدس

# إبعاد مستمر وإصرار على العودة



استمرار إبعاد النواب الفلسطينيين عن مدينة القدس

# نواب القدس

## إبعاد مستمر وإصرار على العودة

### مقدمة:

تعتبر مدينة القدس المحتلة هدفا استراتيجيا لحكام إسرائيل بمختلف مشاربهم يسعون سعيا دؤوبا إلى تهويدها بكافة الوسائل بدعوى تلمودية ليس لها سند على أرض الواقع، فمن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات إلى سياسة هدم المنازل أو السيطرة عليها وتشريد أصحابها وسحب الإقامات وإبعاد المواطنين وغير ذلك من وسائل التطهير لتغيير هوية القدس من كافة النواحي.

أخطر هذه السياسات هي إبعاد المقدسيين عن أماكن سكناهم في مدينة القدس بحجج وذرائع متعددة حيث تعتبر سلطات الإحتلال المواطنين المقدسيين مقيمين إقامة دائمة في شرقي القدس وبالتالي فإن معايير الإقامة الدائمة للأجنبي في الكيان تنطبق عليهم وفقا لـ " قانون الدخول إلى إسرائيل لعام ١٩٥٢ "، في العام ١٩٨٨م أصدرت ما تسمى محكمة العدل العليا قرارا في قضية "عواد ضد رئيس الوزراء" قالت فيه "ضم القدس الشرقية حول سكانها الى مقيمين إقامة دائمة في إسرائيل وأن مثل هذه الإقامة ينتهي سريان مفعولها عندما يغير المقيم مركز حياته"، فالمقدسي بمثابة الأجنبي إذا أخل بشروط الإقامة مجرد من إقامته في أحوال مثل الأقامة خارج حدود بلدية القدس المعرفة لمدة سبع سنوات أو الحصول على تصريح إقامة دائمة في دولة اخرى أو الحصول على جنسية دولة أخرى، وتشير التقديرات انه منذ عام ١٩٦٧م وحتى منتصف عام ٢٠١٠م جردت

سلطات الإحتلال ١٤٠٠٠ مقدسي من إقامتهم منها ٤٥٠٠ إقامة في عام ٢٠٠٨ م. ويعتبر لم شمل العائلة في حالة الزواج من المستحيلات فإذا تزوج المقدسي من خارج حدود البلدية عليه أن يقدم طلباً، الأمر الذي أصبح مستحيلاً بعد القانون الذي أقره الكنيست عام ٢٠٠٣ م، كما أن الإقامة لا تعتبر حقاً للأطفال فلا تنتقل بشكل تلقائي من حاملها الى أبنائه مما يصعب من عملية تسجيل الاطفال حيث يقدر عدد الأطفال غير المسجلين بـ ١٠ آلاف طفل.

هكذا تعامل دول الإحتلال السكان الأصليين في عاصمتهم القدس مقيمين أجنب وفي المقابل فإن ما يسمى قانون العودة الإسرائيلي يسمح لليهود من كل الجنسيات في العالم في العودة والسكن في أرض ليست أرضهم وفي ممتلكات خاصة ليست ممتلكاتهم ومساكن عالية الجودة على حساب الفلسطينيين الذين يتم إبعادهم عن المدينة ويسلخون عن عائلاتهم ومحيطهم الإجتماعي في عملية أشبه بعملية الإعدام.

ونتيجة هذه السياسة يعيش اليوم في القدس المحتلة في حدود عام ١٩٦٧ م ٢٠٠ ألف مستوطن في مستوطنات شيدت على أرض شاسعه يملكها الفلسطينيون كما أن هناك ٢٠٠٠ مستوطن يعيشون في ٧٩ بؤرة إستيطانية عبارة منازل تمت مصادرتها من الفلسطينيين داخل أحياء مختلفة من بينها سلوان، الشيخ جراح، المصراة، جبل المكبر والبلدة القديمة.

في مقابل هذا الإستيطان بلغ عدد عدد السكان الفلسطينيين في القدس المحتلة رغم كل وسائل التهجير حوالي ٢٧٥ ألف نسمة ولا أفق لتلبية حاجاتهم الطبيعية في الحصول على مسكن لائق أو البناء في أراضيهم الخاصة.

ووفق مخطط القدس الكبرى ومع الإنتهاء من بناء جدار الفصل العنصري سيتم ضم مستوطنات إسرائيلية أخرى إلى حدود بلدية القدس، وفي نفس الوقت سوف تستبعد مدن و قرى فلسطينية من حدود القدس الشرقية حيث من المقدر أن يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المهجرين مع انتهاء بناء الجدار حوالي ١٨٣ ألف نسمة بينما سوف يعمل الجدار على ضم حوالي ٢٣٧ ألف مستوطن للمدينة.

## تكريس القدس عاصمة لإسرائيل:

ومن أجل تكريس القدس كمدينة إسرائيلية وعاصمة موحدة للكيان الإسرائيلي رفضت إسرائيل رفضاً قاطعاً أي مظهر من مظاهر التمثيل الفلسطيني السياسي في مدينة القدس لذلك أغلقت العديد من المؤسسات الفلسطينية وأبعدت العديد من رموز المدينة واعتقلت آخرين وعند بدء عملية انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م شنت إسرائيل حملة واسعة ضد المرشحين عن مدينة القدس حيث تم استدعاء واحتجاز المرشحين أكثر من (١٧) مرة وفي كل مرة يتم الاحتجاز لمدة يوم أو يومين بحجة خرق قواعد الانتخابات ونشر مواد دعائية داخل مدينة القدس.

لم يرضخ المرشحون لحملة التهريب التي قادتها الأجهزة الامنية الإسرائيلية وأعلن المرشحون عن بدء الحملة الانتخابية من داخل المسجد الأقصى واستطاع بعضهم كسب ثقة المقدسيين حيث فاز في الانتخابات كل من النائب محمد أبو طير والنائب أحمد عطون والنائب محمد طوطح .

لم تتوقف معاناة النواب بعد فوزهم في الانتخابات إنما استمرت وفقاً لمجريات الأحداث التالية:

١. جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦م بتوافق كافة الأطراف وإشرافٍ دوليٍّ وحضور شخصيات عالمية وشارك المقدسيون بهذه الانتخابات وأدلو بأصواتهم في مقرات البريد داخل المدينة وشهد المراقبون بنزاهة العملية الانتخابية.

٢. في أعقاب نتائج الانتخابات قام وزير الداخلية الإسرائيلي بتهديد النواب المقدسيين محمد محمود أبو طير، أحمد محمد عطون ، محمد عمران طوطح ووزير شؤون القدس السابق خالد إبراهيم أبوعرفة بحرمانهم من إقاماتهم في مدينة القدس ما لم يستقيلوا من عضوية المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية .

٣. قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي باعتقال عدد كبير من نواب المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووزراء الحكومة بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٦م ومن ضمنهم النواب المذكورين والوزير خالد ابو عرفة ، بحجة عضويتهم في المجلس التشريعي والحكومة، وتمت مقاضاتهم أمام محاكم عسكرية إسرائيلية ، وحكم عليهم بفترات سجن ما بين عامين وأربعة أعوام ، حيث قضى النواب والوزير محكومياتهم كاملة .

٤. في أعقاب الإفراج عن نواب القدس والوزير قامت الشرطة باستدعائهم، وصادرت وثائقهم الثبوتية، وسلمتهم إشعاراتٍ بمغادرة مدينة القدس خلال شهر من تاريخه وانتهت فترة إشعار النائب محمد أبو طير بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٩ م، فيما انتهت فترة الآخرين بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢ م .

٥. بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٠ ، قدم محامو النواب والوزير طلب أمر احترازي لمحكمة العدل الإسرائيلية بتجميد قرار الإبعاد إلى حين المحكمة لكن المحكمة المذكورة رفضت الالتماس في ٢٠ حزيران ٢٠١٠ .

٦. قامت سلطات الاحتلال عصر يوم ٢٠١٠/٦/٣٠ باعتقال النائب محمد أبوطير بالقرب من منزله وعلى أثر ذلك قام النائبان أحمد عطون ومحمد طوطح والوزير السابق خالد أبوعرفة في صباح اليوم التالي ٢٠١٠/٧/١١ باللجوء إلى مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر في القدس تفادياً لاحتمال اعتقالهم .

٧. ضغطت سلطات الاحتلال على النائب محمد أبوطير للتوقيع على أمر الإبعاد أو البقاء في السجن الإسرائيلي فرفض التوقيع على أمر الإبعاد من القدس، وبتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ م، تم إبعاد النائب محمد أبو طير إلى مدينة رام الله وبتاريخ ٢٠١١/٩/٦ م، تم اعتقال النائب أبو طير من رام الله وتحويله للاعتقال الإداري وبقي لمدة عام في سجون الاحتلال الى أن تم الإفراج عنه بإبعاده إلى مدينة رام الله .

٨. بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر في القدس واختطاف النائب أحمد عطون من داخل مقر الصليب الأحمر واعتقاله لمدة ٧٠ يوماً والضغط عليه للتوقيع على قرار الإبعاد عن مدينة القدس، وبسبب رفض النائب أحمد عطون التوقيع على ذلك القرار قامت سلطات الاحتلال بإبعاده قسراً بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ م، إلى مدينة رام الله.

٩. بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ م، قامت قوات الاحتلال مرة أخرى باقتحام مقر الصليب الأحمر واعتقال النائب محمد طوطح ووزير القدس السابق خالد أبو عرفة، وتفتيش مقر الصليب الأحمر ومصادرة أجهزة ووثائق خاصة بالنواب وما زال النائب والوزير حتى الآن معتقلين في سجون الاحتلال.

١٠. أصدر الصليب الأحمر بيانا أكد فيها على حالة الإعتقال ولم يتبن أي موقف قانوني كون اقتحام مقر البعثة الدولية مخالف لقواعد الحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة.

١١. لازال طعن النواب في قرار إبعادهم قائماً أمام ما يسمى محكمة العدل العليا الإسرائيلية حيث حددت جلسة للنظر في الطعن يوم ٢٠١٣/٠١/١٦م ويخشى أن تجاري هذه المحكمة رأي وزير الداخلية وتشعرن عملية الإبعاد على أسس أمنية كما حدث في قضايا سابقة.

١٢. حال نواب القدس والوزير اليوم بين أسير في سجون الإحتلال ومبعد إلى مدينة رام الله لا يستطيعون العودة إلى مدينتهم التي تبعد بضع كيلومترات وكذلك لا يستطيعون الإجتماع بعائلاتهم وأطفالهم ولا زالوا ينتظرون على أمل العودة .

## الإطار القانوني :

قانون ما يسمى المقيم الأجنبي لم يسعف السلطات الإسرائيلية بإيجاد مبرر قانوني لإبعاد النواب والوزير عن مدينة القدس إذ أنهم مواطنين على الإقامة في مدينة القدس ولا مبرر لسحب هوياتهم إلا أن وزارة الداخلية الإسرائيلية اختلقت مبرراً لإبعادهم وهو "عدم الولاء" ،فبحسب وزير الداخلية بما أن "النواب والوزير مقيمون في إسرائيل فهم مجبرين على إعطاء الولاء لها ، وعضويتهم في المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان الأجنبي) تثبت بأن ولائهم للسلطة الفلسطينية".

هذه حجة واهية سياسية وغير قانونية فمن الواضح أن النواب الثلاثة والوزير تمت معاقبتهم بشدة من إسرائيل بذريعة انتمائهم السياسي، ففي رد للحكومة الإسرائيلية على التماس قدمه مركز (عداله) ضد قرار الإبعاد: "بأنه وبسبب أن الملتزمين انتخبوا للمجلس التشريعي الفلسطيني باسم حركة حماس الإرهابية والمعادية لإسرائيل فقد انتهكوا وبشكل خطير الحد الأدنى من الالتزام لدولة إسرائيل"،وما يدعم ذلك أن شخصيات قيادية في السلطة الفلسطينية ومنهم رئيس الوزراء سلام فياض مقيم في القدس الشرقية ولم تقم إسرائيل يوماً بالتهديد بسحب هويته بسبب وظيفته.

بالمجمل انتهاكات إسرائيل اليومية بحق مدينة القدس والباساها لبوس قانوني إسرائيلي مفصل على مقياس الإحتلال لا يمكن أن يصمد أمام قواعد القانون الدولي الكلية والفرعية التي تعتبر القدس

مدينة محتلة وليست مدينة إسرائيلية وبالتالي وفقا للمادة ٤٥ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ فإنه يحظر على القوة المحتلة إرغام السكان الذين تحتلهم على تقديم الولاء.

إن القرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة تؤكد بما لا يدع مجال للشك أن القدس مدينة محتلة وأن ممارسات الإحتلال المختلفة بحق السكان ولا سيما الإبعاد تعتبر جرائم وفقا لما يلي:

• قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسين قانونيين في تحديد أن (إسرائيل) قوة محتلة، حيث يطالبها القراران بالإسحاب من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وكذلك الامتناع عن الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الذي كان قائما قبل الإحتلال، كذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨ جاء فيه أن "المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأموال التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس".

• قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠م جاء فيه "يؤكد المجلس مجدداً، أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها (إسرائيل) القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها ليس له أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب .."

• قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ إن مجلس الأمن "

١ - يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢ - يؤكد أن مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣ - قرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها؛

٤ - يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جديّة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥ - يقرر عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: (أ) قبول هذا القرار، (ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠؛

٧ - يقرر متابعة هذا الوضع الخطر."

• كما أكدت قرارات مجلس الأمن الدولي العديدة: قرار ٢٦٧ (١٩٦٩) وقرار ٢٧١ (١٩٦٩) وقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) وقرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) على أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبت جميعها إسرائيل بعدم القيام بأي إجراء من شأنه تغيير الوضع الجغرافي والديمقراطي والقانوني لمدينة القدس المحتلة.

كذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عشرات القرارات بشأن القدس حيث أكدت جميعها على أن مدينة القدس محتلة شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينية وأن جميع الإجراءات التي قامت بها قوات الاحتلال في مدينة القدس باطلة ومن أبرز هذه القرارات القرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧م والقرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، القرار رقم ٥٦/٣١ بتاريخ ٣ كانون أول ٢٠٠١م ولا زالت القرارات تتلاحق إلى يومنا هذا.

وجاء في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الاحتلال، المادة ٤٩ "يحظر النقل الجبري أو الجماعي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة أو إلى أرض أي دولة أخرى.."



وفي اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨م نصت المادة ٧ على:  
" الجرائم ضد الإنسانية

١ لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

(د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛..."

## خلاصة وتوصيات:

إن ما حدث لنواب القدس تم تحت سمع وبصر العالم وعلى وجه الخصوص القوى التي يفترض أنها حامية للشرعية الدولية ففي كل مرة يتعلق الأمر بانتهاك إسرائيل لهذه الشرعية تقف هذه القوى عاجزة عن القيام بأي خطوات عملية للجم الانتهاكات الإسرائيلية .

لقد تمادت إسرائيل بانتهاكاتها وعلى وجه الخصوص في مدينة القدس فهي تضرب في كل مكان في المدينة لا توفر صغيرا أو كبيرا حجرا أو شجرا في جهود حثيثة لطمس هوية المدينة العربية والإسلامية.

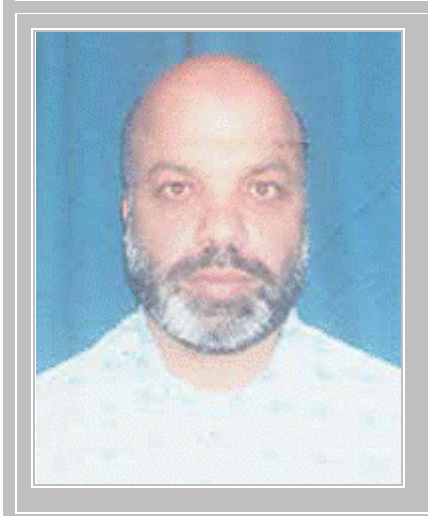
إن الوقوف في وجه هذه الانتهاكات يحتاج إلى أكثر من الشجب والإستنكار ،خطة عمل تؤدي في النهاية إلى وضع نهاية لانتهاكات إسرائيل في مدينة القدس وحمايتها بالتالي من التهويد المحتمل.

إن إبعاد المواطنين النواب المقدسيين عن مدينتهم يشبه الحكم بالإعدام فماذا يبقى للإنسان بعد سلخة عن عائلته وأقاربه ومحيطه الجغرافي والاجتماعي؟

وعليه فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واتحاد البرلمان الدولي إلى تبني قضية النواب المقدسيين المبعدين وتحريكها في كافة المحافل الدولية والعمل بشكل جاد لإعادتهم إلى مدينة القدس.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو المجتمع الدولي الى التحرك السريع لمنع تفاقم الأزمة الإنسانية في القدس المحتلة الناجمة عن سياسة الإحتلال في هدم المنازل وتجريد المقدسيين من إقاماتهم وإبعادهم عن مدينتهم.

## نبذة عن المبعدين:



**النائب أحمد محمد أحمد عطون**  
صورباهر - القدس المحتلة

### البيانات الشخصية :

مكان الإقامة : القدس  
الاولاد : ابنتان وثلاثة أبناء

تاريخ ومكان الميلاد : ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ - القدس  
الحالة الاجتماعية : متزوج  
الجنسية : فلسطيني

### المؤهلات العلمية :

٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

ماجستير دراسات اسلامية معاصرة  
جامعة القدس - كلية الآداب

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

دبلوم عالي ادارة مؤسسات حديثة  
الجامعة العبرية - كلية الادارة

١٩٨٦ - ٢٠٠٢

بكالوريوس دعوة وأصول الدين  
جامعة القدس - كلية الدعوة وأصول الدين

### الخبرة العملية :

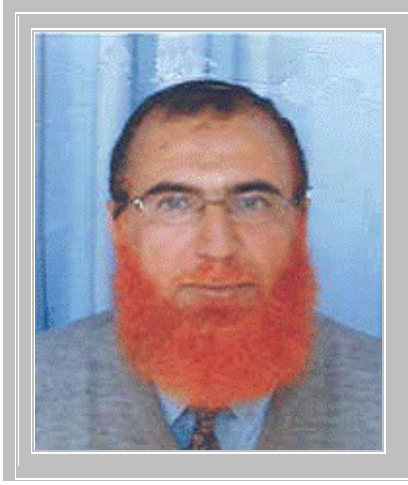
١٩٩٧ - ٢٠٠٥	خطيب المسجد العمري المسجد العمري - صور باهر - القدس
١٩٩٧ - ٢٠٠٥	إمام مسجد المرابطين مسجد المرابطين - صور باهر - القدس
١٩٩٦ - ٢٠٠٥	مدير إداري مركز زيد لتحفيظ القرآن الكريم - صور باهر - القدس
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	رئيس الجمعية جمعية المنتدى الثقافي - صور باهر - القدس
٢٠٠٦ حتى الآن	نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني
٢٠٠٦ حتى الآن	عضو لجنة القدس
٢٠٠٦ حتى الآن	عضو لجنة الأمن والداخلية المجلس التشريعي الفلسطيني

#### خبرات أخرى :

- عضو في عدة مؤسسات خيرية واجتماعيه وله نشاطات مختلفة في قضايا التعليم والمدارس، وبشكل خاص بالقضايا المتعلقة بالمسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس.
- ناشط اجتماعي وسياسي في منطقة القدس .
- حاصل على العديد من الدورات المتخصصة في إدارة الأعمال والإعلام واللغة العبرية .

#### فترات الاعتقل في سجون الاحتلال :

- الاعتقال الأول (أربع سنوات) ١٩٨٨ - ١٩٩٢
- الاعتقال الثاني (ثلاث سنوات) ١٩٩٤ - ١٩٩٧
- الاعتقال الثالث - إداري (ستة شهور) ١٩٩٨ - ١٩٩٩
- الاعتقال الرابع (ثلاث سنوات ونصف) ٢٠٠٦ - ٢٠١٠
- اعتقالات متفرقة (ستة شهور)
- الاعتقال لمدة (شهرين ونصف)
- ملاحظة : مجموع فترات الاعتقال في سجون الاحتلال ١٢ عام



## النائب محمد محمود حسن أبو طوير ام طوبا- القدس المحتلة

### البيانات الشخصية:

مكان الإقامة : القدس  
الاولاد : خمس بنات و ابنان

تاريخ ومكان الميلاد : ١٩٥٢\٤\١٦ - القدس  
الحالة الاجتماعية : متزوج  
الجنسية : فلسطيني

### المؤهلات العلمية :

١٩٧٣

التحق بكلية الحقوق ولم يكمل بسبب الاعتقال  
جامعة بيروت- كلية الحقوق

### مؤهلات أخرى :

- حافظ لكتاب الله سبحانه وتعالى ، وأحد رموز الحركة الاسلامية .
- ناشط اجتماعي متميز في منطقته وفي منطقة القدس .

### الخبرة العملية :

١٩٧٢

٢٠٠٦ حتى الآن  
٢٠٠٦ حتى الآن  
٢٠٠٦ حتى الآن

خطيب وامام مسجد أم طوبا الكبير  
مسجد ام طوبا الكبير-ام طوبا - القدس  
نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني  
عضو لجنة القدس  
عضو لجنة الأمن والداخلية  
المجلس التشريعي الفلسطيني

### فترات الاعتقال في سجون الاحتلال :

- ١٩٧٤ - ١٩٨٥ الاعتقال الأول (حكم ثلاث عشر سنة امضى منها احدى عشر سنة في السجن و افرج عنه في صفقة تبادل الاسرى عام ١٩٨٥)
- ١٩٨٩ - ١٩٩٠ الاعتقال الثاني (سنة وشهر)
- ١٩٩٠ الاعتقال الثالث - إداري (سنة شهر)
- ١٩٩٢ - ١٩٩٨ الاعتقال الرابع (ست سنوات)
- ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ الاعتقال الخامس (سبعة سنوات)
- ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ الاعتقال السادس (أربع سنوات)
- ٢٠١٠ - ٢٠١٠ الاعتقال السابع (خمسة أشهر ونصف)
- ٢٠١٠ - ٢٠١١ الاعتقال الثامن (١٢ شهراً إدارياً)
- ٢٠١٢-٩-٥ لغاية ٢٠١٢-٩-٥

ملاحظة : مجموع فترات الاعتقال في سجون الاحتلال ٣١ عام



**الوزير السابق خالد ابراهيم اسحق أبو عرفه**  
رأس العامود – القدس المحتلة

#### البيانات الشخصية :

تاريخ ومكان الميلاد : ٣ تشرين أول ١٩٦١ - القدس	مكان الإقامة : القدس
الحالة الاجتماعية : متزوج	الاولاد : ابنتان وثلاثة أبناء
الجنسية : فلسطيني	

#### المؤهلات العلمية :

طالب ماجستير علوم سياسية / دراسات اسرائيلية	٢٠٠٩ حتى الآن
جامعة القدس – كلية الدراسات الاقليمية	
بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية	١٩٧٩ - ١٩٨٣
الجامعة التكنولوجية – بغداد	

#### الخبرة العملية :

تاجر	١٩٨٤ - ١٩٨٧
تجارة حرة – الضفة الغربية والقدس	
مسؤول الصيانة	١٩٨٧ - ١٩٩٣
شركة سنقرط للمنتوجات الغذائية – رام الله	
اعمال هندسية	١٩٩٣ - ٢٠٠٠
مكتب هندسي - القدس	
عمل تجاري	٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

### خبرات أخرى :

- عضو فاعل في نقابة المهندسين لفترات مختلفة. وعضو في (لجنة صياغة) دستور نقابة المهندسين الفلسطينيين.
- نائب رئيس مجلس الامناء في (مؤسسة تطوير المجتمع) التي اغلقتها سلطات الاحتلال عام ٢٠٠٣ .
- عضو في مجلس امناء مركز نون للدراسات والابحاث القرآنية وعضو سابق في هيئتها الادارية .
- عضو مشارك في منتديات (الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للدراسات الدولية - باسيا) في القدس .
- عضو في لجنة الدفاع عن اراضي وعقارات سلوان/ رأس العامود . ومسئول سابق للعلاقات العامة في جمعية سلوان الخيرية.
- عضو مؤازر للهيئة الاسلامية العليا في مدينة القدس .

### فترات الاعتقال في سجون الاحتلال :

- الاعتقال الأول (سنة واحدة) ١٩٨٩ - ١٩٩٠
- الاعتقال الثاني - إداري (أربعة شهور) ١٩٩٤
- الاعتقال الثالث - (عامان وأربعة شهور) ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨
- اخضع للتحقيق ، لفترات مختلفة في أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٧ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٦ .
- ملاحظة : مجموع فترات الاعتقال في سجون الاحتلال ثلاثة أعوام وثمانية شهور .



## النائب محمد عمران صالح طوطح واد الجوز – القدس المحتلة

12/3/2012

### البيانات الشخصية :

مكان الإقامة : القدس  
الاولاد : ابنتان وابنان

تاريخ ومكان الميلاد : ١٤ آذار ١٩٦٩ - القدس  
الحالة الاجتماعية : متزوج  
الجنسية : فلسطيني

### المؤهلات العلمية :

١٩٩٨ - ٢٠٠٠

ماجستير إدارة اعمال

جامعة القدس – كلية التجارة والاقتصاد

١٩٨٩ - ١٩٩٣

بكالوريوس ادارة اعمال

جامعة شرق البحر الابيض المتوسط – كلية التجارة – قبرص الشمالية

### الخبرة العملية :

١٩٩٤ - ١٩٩٦

تاجر

تجارة حرة – الضفة الغربية والقدس

١٩٩٦

مساعد إداري

وكالة أنباء قدس برس - القدس

١٩٩٧ - ١٩٩٨

مساعد إداري

المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة - القدس

١٩٩٩ - ٢٠٠٠

مدير قسم المستودعات

شركة مسروحي للتجارة العامة – رام الله

٢٠٠١ - ٢٠٠٤

عمل تجاري

تجارة حرة - القدس

٢٠٠٥

محاضر جامعي

جامعة القدس – كلية إدارة الاعمال والتسويق – أبو ديس

٢٠٠٦ حتى الآن

نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني

٢٠٠٦ حتى الآن

عضو لجنة القدس

#### خبرات أخرى :

- عضو لجنة المشاريع في (مؤسسة تطوير المجتمع) التي اغلقتها سلطات الاحتلال عام ٢٠٠٣ .
- عضو مجلس امناء وأمين سر مؤسسة اقرأ لرعاية الكتاب والسنة.
- حافظ لكتاب الله ومشرف عام لمراكز تحفيظ القرآن الكريم في القدس .
- ناشط في حملات الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك .
- عضو في لجنة الدفاع عن اراضي واد الجوز – حي بئر المرصرص.
- 

#### الاعتقل في سجون الاحتلال :

٢٠٠٧ - ٢٠١٠

- اعتقل لمدة ثلاثة سنوات ونصف

انتهى